

استعراض كتاب

الاستهلال :-

تزامناً مع مقالة رئيس تحرير صحيفة «الطريق» في العدد رقم (٦٥٩) الصادرة يوم الخميس الموافق ١٠ / ١٢ / ٢٠٠٩م للأخ / أيمن محمد ناصر محمد الموسومة مصافي عن دنيا مجور ، (و التي تضمنت في فحواها مناشدة بعدم الخصخصة .

وفي هذه المناسبة ارتأيت أن استعرض الكتاب الجديد لـ «فرانسيس فوكوياما» الموسوم بـ «بناء دولة BUILDING A STATE» الصادر عام ٢٠٠٤م . وهذا الكاتب هو المؤلف الذي أجمع العالم بكتابه عام ١٩٨٩م ، الموسوم بـ «نهاية التاريخ» ، حيث افترض فيه بأن السوق سيتحكم بكل الأمم ، القوية والضعيفة معا . وأن ما كنا نشهده ، حينها ، من حرب باردة بين القوتين العظميين الاتحاد السوفيتي و أمريكا سينتهي ، وبانتهاء تلك الحقبة سينتهي التاريخ ، لأنها حقبة انتهاء الأيديولوجيات واطمحلال البرالية الديمقراطية الغربية . وهذا الكاتب من مواليد عام ١٩٥٢م ، ويطلق عليه في أمريكا المؤرخ والفيلسوف والمفكر الأمريكي الفذ . وهو الذي ينحدر من أصول يابانية . أما الهدف من استعراضي لهذا الكتاب هو ما يحمله من عظة لأولئك المهرولين نحو الخصخصة ، و التي تعتبر إحدى شرور الدول الفقيرة مثل يمننا الحبيب .

الاستعراض :-

«إن موت رونالد ريجان» الرئيس الأمريكي السابق إبان ثمانينات القرن الماضي () ، في شهر يونيو الماضي (٢٠٠٤) ، والتعازي المؤثرة التي قدمتها (رئيسة الوزراء البريطانية السابقة إبان نفس الفترة) ، يذكرنا بأننا مازلنا نعيش في ظلها . لأن العصر الذي كانا يدفغان به إلى تخفيض وتقليص دور الدولة في جميع مناحي الحياة من شؤون سياسية واقتصادية واجتماعية الخ ، كان عصر يحمل برنامجها المحرج في دقته ، حيث كان واضحا حينها ، النمو الهائل لدور القطاعات الحكومية (ملكية الدولة) ، في معظم دول العالم في القرن العشرين ، إلا أن هذا الدور صار ، مع تصاعد نموه ، ضارا اقتصاديا ومفسدا اجتماعيا . في الوقت الذي بدأت فيه الصين والهند محاولة تحرير اقتصادهما من سيطرة دكتاتورية الدولة المفرطة ، والتي وصلت أبعاد لا تطاق ، إبان سيطرة النظام الشيوعي .

وبالرغم من ذلك ، فقد وُجدت بعض المؤشرات التي أظهرت أن عصر (ريجان-تاتش) ، قد بدأ بالأقول ، وأن البندول بدأ هو الآخر بالتأرجح نحو الجهة الأخرى . كما توجد هناك العديد من القضايا والمشاكل التي أثبتت عدم كفاءة وجدوى تلك الحقبة ، وذلك من خلال دور الدولة الذي تم إضعافه وتقليصه . ومن تلك المشاكل : إفلاس الشركة الأمريكية العملاقة (انرون) ، والشركة العملاقة الأخرى (ورلد كوم) ، بالإضافة إلى الفضائح المالية في مجال خصخصة شركة سكك الحديد البريطانية ، وشركة الكهرباء في كاليفورنيا الأمريكية ، وأن المكاسب السهلة التي تم جنيها من الخصخصة ، وعدم النظام وإشاعة الفوضى في تلك القطاعات المخصصة كانت سببا لزلواها وأوضح المؤلف ، أن التاريخ الحقيقي لانتهاج عصر (ريجان-تاتش) ، كان يوم أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م ، حيث أعادت ، تلك الهجمات الإرهابية على نيويورك و واشنطن ، إلى

فيصل عبده هزاع أبو عريش ×

الواجهة قضيتي السياسة الخارجية والأمن القومي الأمريكيين ، والتي تعتبران من القضايا ذات الأهمية الكبرى ، إذ تدعوان إلى تدخل الدولة الكفوءة التي تم تقليص دورها في عصر (ريجان-تاتش) . إن ذلك الأمر ، دعا حكومة الولايات الأمريكية إلى تشكيل هيئة ، بمستوى الوزراء ، تعنى بالتدخل المباشر والسريع في مثل تلك القضايا ، وسميت بـ (إدارة الأمن القومي) .

بيد أننا علينا ألا نغفل أن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، قد أكدت لنا ميزة أساسية أيضاً ، وهي ميزة مرحلة ما بعد الحرب الباردة . وهي المرحلة التي كانت فيها معظم مشاكل وقضايا القرن العشرين ، سببها تدخل الدولة القوية والسيطرة على جميع شؤون البلاد والعباد مثل : ألمانيا الشرقية والمنظومة الاشتراكية ، واليابان ، والاتحاد السوفيتي السابق . وأن معظم مشاكلنا الحالية ، مثل قضايا الإرهاب العالمي ، سببها الدول الضعيفة ، أي عدم تدخل الدولة بكفاءة عالية . إذن ، كيف لنا حل هذه المفارقة العجيبة ؟؟ [فالقرن العشرين ، بمشاكله وقضاياها ، كان سببا لتلك المأسى من جراء تدخل الدولة المباشر والمفرط ، والألفية الثالثة ، مشاكلها وقضاياها ناجمة عن عدم تدخل الدولة .

هناك أيضاً ملاحظة يجب علينا إدراكها وهي : أن معظم تلك القضايا والمشاكل العالمية تقع جذورها في تلك الدول الفاشلة مثل : دول أفريقيا وشمال أفريقيا ، ودول البلقان ، ودول الشرق الأوسط ، وجنوب آسيا ، التي جميعها صارت بؤر تفريخ للإرهاب الراديكالي .

كما يجب أن نميز بين مفهومي - نطاق (الدولة وقوتها) : فنطاق الدولة يقصد به مجموعة الوظائف الشاملة ، ابتداء من الأمن والأمان الداخلي والخارجي ، والذي يعني سيادة القانون وتوفير احتياجات الشعب المادية والروحية ، إلى تنظيم شبكات المؤسسات الاجتماعية ، إلى الوظائف الطموحة ، مثل وضع السياسات الصناعية الخاصة بالمؤسسات التي لديها بعضاً من السلطة السياسية بحيث تخدم الدولة ولو حتى بطريقة غير مباشرة . أما مفهوم قوة الدولة فيقصد به كفاءتها في تنفيذ وتطبيق سياساتها الداخلية والخارجية على حد سواء .

بيد أنه قد توجد بعض الدول التي يمكن أن يكون لديها نطاق عمل شامل واسع ، لكنها في نفس الوقت ، كفاءتها غير عالية في تنفيذ تلك الوظائف ، لاسيما عندما يكون لديها مؤسسات كثيرة تحت رعايتها السياسية وتدار بشكل فاسد .

إذن ، فمن وجهة نظر النمو الاقتصادي ، من الأفضل أن تكون لدينا دولة معتدلة ، بشكل نسبي ، في مجال نطاق الدولة ، وقوية في مقدرتها في تنفيذ وظائفها الأساسية مثل : تعزيز سيادة القانون وحماية الملكية الخ .

لكن ، لسؤ الحظ ، توجد هناك العديد من الدول (ما زالت تحت التطوير والنمو) ، تجمع بين ضعف دور الدولة ونطاقها المفرط ، مثل حالة دولة البرازيل ، وتركيا ، والمكسيك ، التي وإن عملت بتلك التوجهات الأنفة الذكر ، ستجدها تعمل بشكل غير مرضي أو غير تام . وهناك أيضاً ، تلك الدول الفاشلة أمثال : دولة ليبيريا ، والصومال ، وأفغانستان . وهناك أيضاً بعض من تلك

الدول الديكتاتورية في وسط آسيا ، والتي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي ، دخلت في معمة الممارسات الخاطئة ، حيث صارت متفوقة جداً في سجن الصحافيين والمعارضين ، في الوقت الذي لا تستطيع فيه معالجة أو إنهاء إجراءات منح تأشيرة دخول بلدانها ، أو منح تراخيص عمل ، قبل ستة أشهر من تاريخ تقديم الطلب .

لهذا سنلاحظ أن ثورة [ريجان-تاتش] كانت ناجحة في مجال نطاق الدولة ، لأنها كانت أساساً تهدف إلى كبح وتقليص دور الدولة في تدخلاتها في نشاطات أعمال القطاع الخاص . ولكن عند تطبيقها الفعلي (فكرة ريجان-تاتش) ، في الدول المتطورة انحرقت عن مسارها ، الأمر الذي أدى إلى نتائج وخيمة .

فالسياسات التي عُرفت حينها بإجماع واشنطن ، والتي دفعت ببعض المؤسسات المالية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، بالإضافة إلى تطبيقات بعض المقاييس المالية مثل الخصخصة ، وتحرير التجارة العالمية ، وتعطيل بعض النظم والقوانين المالية السائدة وقتها ، فشلت في احتساب كفاءة وأهلية المؤسسات المسؤولة عن تطبيق تلك الوصفات في كثير من الدول المتقدمة ، ناهيك عن تلك الدول التي تحت التطوير أو النامية .

أما الحماس المفرط ، الذي كان سائداً آنذاك ، في إتباع برنامج أفكار (البرالية الجديدة) ، فقد قوض قوة وفاعلية الدول في تنفيذ ما تبقى من وظائفها الحكومية . فمثلاً روسيا انتقلت من دولة كانت تسيطر على كافة مناحي الاقتصاد والمجتمع المدني إلى دولة لا تستطيع حتى جبي ضرائبها ، أو تحمي مواطنيها من الجريمة . الأمر الذي أظهر الخصخصة بشكلها القبيح ، فكان من الأفضل أن يتم التقليل في نطاق الدولة فقط ، لكن الذي حدث هو إلى جانب تقليص نطاق الدولة أضعف قدرة وكفاءة دور الدولة أيضاً ، مما جعلها تنفذ الوظائف حسب مقاييس تلك الخصخصة . وكان الدولة تخدم القطاع الخاص المسيطر على جميع مفااتيح الاقتصاد الوطني . هذا ما حدث في روسيا ، حيث بيعت جميع مؤسسات الاتصالات ، والطاقة لذوي النفوذ الذين لا يعملون إلا لأجل مصالحهم الذاتية . وهناك أيضاً تايلاند ، التي حررت أسواق رؤوس أموالها قبل أن تعمل على وضع نظام مصرفي فعال ، فالنتيجة كانت انهيار قيمة عملتها إبان الأزمة الآسيوية عام ١٩٩٧م .

ثم هناك النخب في دول شبه صحاري أفريقيا ، الذين استغلوا البرامج الإصلاحية التي كان يقوم بها صندوق النقد الدولي وقتذاك ، فقاموا بقطع أواصر ووظائف دولهم ، الأمر الذي ضاعف من ميراث دولهم المثقل بالديون و الخ . وهناك أيضاً ، التعامل مع أزمة مرض نقص المناعة المكتسبة « الإيدز » ، الذي صار أكثر صعوبة ، وبشكل مخيف في معظم الدول الأفريقية ، وذلك بسبب التقلصات التي حدثت في قدرة ومسؤولية تلك الدول لدى الجيل الماضي .

إذن ، ربما في ضوء تراكم الخبرات في مثل تلك القضايا ، جعلت المفكر الاقتصادي الأمريكي ، ملتون فريدمان (١٩١٢-) مازال حياً) ، والمستشار السياسي للرئيس الأمريكي السابق رونالد ريجان للفترة (١٩٨١-١٩٨٩) ، وحالياً عميد اقتصاديات السوق الحرة ، يقول قبل سنتين من الآن ، أن نصيحته [] خصصوا ، خصصوا ، خصصوا .. ، التي كان يطلقها لبعض

دول المنظومة الاشتراكية السابقة ، إبان انخراطها عن اقتصاديات الدول الاشتراكية قبل أكثر من عشر سنوات ، كانت خاطئة . وأضاف قائلاً : " يظهر أن سيادة القوانين الاقتصادية الأساسية هي التي أبطلت مفعول الخصخصة . والدرس المستفاد من هذه العملية يبدو باهظاً " .

وسيلناح القارئ ، أن أحداث هجمات ١١/٩/٢٠٠١م ، أكدت حقيقة لامناص عنها ، وهي ، أن غياب دور الدولة الحقيقي في الأجزاء الفقيرة ، والبقاع المضطربة في العالم ، مثل : أفغانستان ، أدى إلى زعزعة الأمن في الدول المتطورة . الأمر الذي دعا رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جورج بوش إبان بداية حقبة رئاسته إلى القول : " أني لا أعتقد بأن جيشنا يجب عليه خوض معركة البناء في الداخل " .

ومن الملاحظ أيضاً ، أنه إبان تقليص دور الدولة ازداد دور الإرهاب العالمي . وفي المقابل سجد حالياً ، أن الخبرة الأمريكية في الدولتين (أفغانستان والعراق) ، قد أكدت حقيقة سيئة ، فبينما تملك الولايات المتحدة القدرة على بسط يدها على العالم عسكرياً ، وعزل حكامها السيئين ، لكنها للأسف لا تملك الأهلية في تزويد تلك الأنظمة بمؤسسات وحكومات قوية ذات قدرة فعالة .

كما سنلاحظ أن المجتمع الدولي هو الأخر أيضاً يحتاج إلى مؤسسات جديدة . فالأمم المتحدة حالياً منشغلة في تنظيم وإعادة بناء الأقاليم التي كانت متصارعة في السابق ، وهي الأخرى تعاني من ضعف في شرعية ممثلها المعتمدين ، وضعف شديد في مقدرتها في التدخل السريع لفض النزاعات ، بالإضافة إلى عدم قدرتها في بسط سيادة الأمن والقانون في بعض الدول . صحيح أن المجتمع الدولي استطاع فرض إستناب دولتي البوسنا وكوسوفو ، لكنه (المجتمع الدولي) ، يحكم تينك الدولتين بطريقة الملك

BUILDING A STATE أعيدوا لنا هبة دولتنا !!

الأوربي ، الذي لا يعرف كيف يقيم مؤسسات الدولة الفعالة والقادرة على خلق المخارج العملية من الأزمات القائمة ، أو تلك التي قد تنجم مستقبلاً . إذن ، فالأمم المتحدة بحاجة إلى إصلاحات بحيث تستكمل بمساعدة الآخرين مثل : منظمة حلف شمال الأطلسي ، أو المجموعات الديمقراطية ، التي ستعمل حيث لا تستطيع هيئة الأمم المتحدة عمله . ولكن ، وبالرغم من تصاعد ثورة المعلومات ، وتطور كثير من مستجدات العلم و التكنولوجيا ، ومعاصرة كثير من تكنولوجيات وادي السليكون (المتنمين لمذهب التحرر التكنولوجي) ، للتدهور المتنامي لدور الدولة في كثير من دول العالم ، لاسيما تلك الدول التي لديها حكومات تم استبعادها واستبدالها بما يسمى (خالقي الثروات) . إلا أنه ، وللأسف الشديد ، لم تستطع تلك التطورات أن تحقق ما كنا نعتقد بأن العالم صار قرية واحدة ؛ فيها كنا سنعيش بأمان ، وسلام ، ورخاء ، لكننا نرى العكس واضحاً ، ففيها قلة منتخبة (النخبة) ، هي التي تستفيد من تقنيات ثورة المعلومات دون رقيب أو حسيب مما جعل الحياة في دول العالم تسير بفوضى عارمة . ومن ضمن هؤلاء المستفيدين : الراديكاليين الذين استطاعوا استغلال هذه التقنية في بث ماجز من رقاب أسرارهم . ومن خلال هذا أيضاً ، سنلاحظ أن العولمة أتاحت إلزامية استخدام التكنولوجيات التي صارت تستخدم بطريقة حرة مع مرور الزمن ، مما جعل تلك التكنولوجيات الحديثة تُستغل من قبل أولئك الجماعات الغير مسؤولة .

في الأخير ، يدعو المؤلف جميع دول العالم ، بما لديها من مقومات احتكار السلطة الشرعية ، إلى ملئ ذلك الفراغ الذي خلقه عصر مشروع (ريجان-تاتش) الفاشل و الغير مفيد .

× باحث مصرفي

البقاء لله

أحر التعازي وأصدق المواساة نتقدم بهما للأخ المناضل

الواء / سالم عبدالله سالم ياسين

مستشار وزير الداخلية

بوفاة المغفور لها

والدته الطاهرة

تغمدها الله بواسع رحمته ومغفرته وأدخلها

فسيح جناته وألهم أهلها وذويها الصبر والسلوان .

إنا لله وإنا إليه راجعون .

الأسيف :

أحمد قاسم عبدالله

مدير عام مكتب الهيئة العامة لرعاية أسر الشهداء

ومناضلي الثورة اليمنية م/عدن

المؤسسة الوطنية لمكافحة السرطان

نوع عدن

تبرع ولو . . باليسير لصالح مرضى السرطان .

اليوم العالي للسرطان حسابنا/بنك التضامن الإسلامي- المحلا (5000) - بنك سبأ الإسلامي(59595)

4 فبراير